

وحدة الحراك العربي الراهن (2010-2014)*

تمهيد: عندما تزامنت نهاية سنة 2010 مع اندلاع انتفاضات قام بها شباب الوطن العربي وأهلوه، انبرى العديد من المتتبعين على توصيف هذه الأحداث فتم الحديث عن حراك ورييع ديمقراطي وثورة... وقد توزع هذا الحراك على ميادين متعددة شكلت الحاضن لهذا الغليان الشعبي. إن الوقوف المتأني على الظروف والملايسات التي أنتجت وواكبت هذا الحراك. يبين وجود تشابه كبير بين بواعثه وأهدافه. لقد عرفت كثير الأنظمة السياسية في الوطن العربي تواجدا لحزب حاكم بعينه منذ استقلالها أو في الحد الأدنى منذ اعتماد الانتخابات بالبلاد العربية. وكان من شأن هذا التواجد الطويل أن تكرست مظاهر العبث بالحياة السياسية عبر وضع دساتير وتكريس أنظمة سياسية تخدم مصالح المجموعة الحاكمة؛ بل أضحي وجود "معارضة" آلية ضامنة لشكلية العملية الديمقراطية المصطنعة. وسرعان ما سادت نتيجةً لذلك عقلية التوريث الرئاسي في الوطن العربي (مصر مبارك وليبيا القذافي...) بشكل استفز شعور جمهور الشعب العربي وأهلوه وجل نخبهم ومثقفهم في مختلف أمصاره.

هكذا تم تميع العمل السياسي عبر المؤسسات المنتخبة ذات طابع صوري مصطنع ناهيك بأنها لم تتوقف عن ضرب قوى المعارضة واعتقال الخصوم والتضييق عليهم... وأمام هذه الأوضاع المزرية ظهر الحراك وكأنه الوسيلة الوحيدة الممكنة أمام الشعب للانعقاد ولتحقيق تطلعاته في التحرر والكرامة والعيش الكريم.

في ظل هذا السياق الذي ذكرناه أعلاه، تسعى هاته الدراسة الإجابة عن السؤال المركزي التالي: إلى أي حد كانت مختلف ميادين ساحة الحراك العربي موحدة في رؤيتها لحركة هذا الحراك وقضاياها؟

لقد شهدت تونس انتفاضة شعبية تزعمها شباب في مقتبل العمر استطاعوا عبرها إزاحة نظام سياسي عمّر لأزيد من 24 سنة، جاء هذا الحدث ليكون الشرارة الأولى لاندلاع أحداث الربيع العربي¹ وسقطت أنظمة سياسية عربية تباعا. اختلفت التفسيرات النظرية لهاته الحركية الثورية المتعاقبة للشعوب العربية، فاتجه تيار إلى استلهاهم نموذج نظرية الدومينو² domino Theory القائلة بكون سقوط دولة أو نظام معين يؤدي حتما إلى سقوط الدول المجاورة³. وهناك تيار آخر يشبه الحراك العربي بظاهرة "التسونامي" الطبيعية لقدرة هذا التشبيه على تقديم صورة واضحة عن ما كشفتته الأحداث من إعادة تشكيل للمنطقة برمتها بعد ركود على مختلف المستويات. وهو شبيه بتسونامي لفجائيته من حيث التحرك الشعبي المنفصل عن كل قيادة مؤسسية محددة. تحرك كان هدفه إسقاط النظام⁴. بينما يرى تيار ثالث، أن الحراك العربي الراهن يعبر عن موجة رابعة من موجات الديمقراطية. الموجة الأولى شهدتها دول جنوبي أوروبا في سبعينيات القرن الماضي مروراً ثم الموجة الثانية التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية بعد ذلك وانتهاءً بالموجة الثالثة لدول أوروبا الشرقية خلال فترة التسعينات نفس القرن⁵.

* طلبة باحثين، تخصص القانون الدولي العام والعلوم السياسية / جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق سلا..

¹ كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح: <http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm>

² وفاء لطفي، الثورات العربية: رؤية نظرية معاصرة، ص: 2.

³ Harm de blij :changing geographies :the domino theory and arab spring. deblij.net/documents/opinion_July2011.pdf

⁴ وفاء لطفي، الثورات العربية: رؤية نظرية معاصرة، ص: 3.

⁵ م.س، ص: 4.

رغم هاته الاختلافات على مستوى الأنساق النظرية التفسيرية لهذه "العدوى" الحركية فإن ما لا يمكن تجاهله أوفقيه هو الترابط المشهود بين شعوب المنطقة العربية إبان هاته الأحداث، والذي يعبر عن وحدة الحراك العربي، وحدة تظهر على مستويات ومجالات عدة سنعمل في هاته الورقة على استجلاء وتحديد عناصرها.

هكذا نسجل أن تحليل أحداث المنطقة تمكنا من رصد مظاهر خفية معبرة عن وحدة في هذا الحراك بحيث يمكن تبين هاته الوحدة على مستوى المنطلقات والأهداف والنتائج الخاصة بالثورات العربية زيادة على رصد المواقف الإقليمية قياداً وشعوباً والمعبرة عن "إيمان" قبلي بتراط المصير بين دول منطقة الإقليم العربي.

1. وحدة الحراك

أ- وحدة المنطلقات والدوافع: إن المتتبع للاحتجاجات المتتالية في بلدان الربيع العربي يجد تشابهاً في كثير من دوافعه وأسبابه، وهو تماثل يمكن لنا حصره على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي عبر النقاط التالية:

الفساد: رغم ما يمكن تسجيله من اختلافات جزئية طفيفة في الأسباب المباشرة للحراك العربي على الأنظمة الحاكمة فإن الفساد يظل هو السمة الجامعة لهاته الأنظمة، ويكفي الاطلاع على مؤشر الفساد العالمي ليتضح باللموس تركز الدول العربية المعنية بالحراك في ذيل القائمة العالمية حيث يظهر مؤشر 2011 احتلال مصر للمرتبة 112 من أصل 182 دولة شملها هذا المؤشر⁶. وهو رقم عزز التقرير الذي أصدره صندوق السلام [مؤسسة حقوقية مستقلة تهتم بالتعليم والبحث(واشنطن)] منح فيه دولة مصر تسع درجات من أصل عشرة في معيار تجريم الدولة وافتقارها للشرعية. كلها مؤشرات تدل بوضوح على استفحال وتفاقم للفساد وآلياته في مختلف دواليب الدولة بما يترتب عن ذلك من احتكار النخبة الحاكمة لكثير من الامتيازات ومعارضتها وانتهاكها أشكال الشفافية والمحاسبة. الأمر الذي ينعكس سلباً على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وأجهزتها⁷. هكذا أصبح الفساد السمة البارزة لكل القطاعات في مصر فالمال والتجارة والثقافة والإعلام والسياسة كلها مجالات وجد فيها مرتعا له⁸.

هذا الأمر نجد له صدى كذلك في بلد غني بالثروات النفطية كليبيا، التي عاشت لما يربو عن 42 سنة تحت حكم العقيد القذافي، سجلت فيه البلاد، رغم ثرواتها الهامة، أرقاما تنموية ضعيفة في العديد من المجالات حيث وضعتها منظمة Transparency، في تقريرها لسنة 2011، في المرتبة 146 (من أصل 178) في مؤشر الرشوة والفساد⁹.

رغم السياسات التي انتهجتها السلطة التونسية منذ سنة 1987 والقائمة على إدماج الاقتصاد التونسي في الدورة العالمية وإرساء مناطق للتبادل الحر مع جهات مختلفة¹⁰ فإن النتائج الإيجابية على مستوى معدلات النمو لم تنعكس إيجاباً على صعيد التنمية مما أنهى الحديث عن نموذج تونسي يجمع بين نمو جيد وتنمية غائبة¹¹.

ويبقى الفساد أحد أهم الأسباب المفسرة لهذا المآل، إن احتكار عائلات معينة متنفذة سياسياً لامتيازات الاستثمار الداخلي أقام بنية ريعية في البلد وشلّ يد الدولة عن الاقتصاد التونسي¹².

⁶ مجموعة مؤلفين، *إلى أين يذهب العرب؟ مؤسسة الفكر العربي*، ط2، 2012، ص: 213. (ورقة جهاد الحازن).

⁷ جون آر برادلي، *في قلب مصر*، القاهرة، كلمات عربية للنشر والترجمة، 2011، ط1، ص: 155.

⁸ ن.م، ص: 157.

⁹ ن.م، ص: 159.

¹⁰ عايشة التايب، *الخليقة الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسيولوجية*. احمد المالكي وآخرون: *ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط1، ص: 59.

¹¹ نفس المرجع، ص: 59.

الاستبداد: لم تكد معظم البلدان العربية تنعم باستقلالها عن القوى الاستعمارية حتى وجدت نفسها تترج تحت وطأة نظم تسلطية واستبدادية، نظم أجهزت على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام.

وباستحضار النموذج المصري، يمكن القول إن حكم نظام الرئيس السابق حسني مبارك قد اتسم باللجوء لأساليب القمع على نطاق واسع، وباستخدام أدوات الدستور والقانون والأمن والإعلام والمؤسسة الدينية الرسمية والحاكم العسكرية في مواجهة المعارضين السياسيين وعلى رأسهم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

كما تم فرض حالة الطوارئ في البلاد طوال فترة حكم مبارك التي قاربت ثلاثة عقود، كما تم التوسع في استخدام التعذيب والعنف من أجل قمع الحركات الاحتجاجية، إضافة إلى "تصعيد دور أجهزة الأمن الداخلي لتصبح الركيزة الأساسية في إدارة الشؤون اليومية للبلاد"¹³.

كما أن استقرار الحالة التونسية يبين أن الظروف المواتية لتحقيق انتقال ديمقراطي كان شبيها بما عرفته مجموعة من الأنظمة التسلطية في السبعينات في بعض دول العالم ولم يستطع أن ينجب دولة ديمقراطية حديثة بالرغم أن كثيراً من العوامل كانت توحى بقدرة هذا البلد على تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي لكن رغم ذلك لم تسعف لا المؤسسات الدستورية ولا الالتزام المصطنع في إجراء الاستحقاقات الانتخابية في أوقاتها، في تطوير نظام تونس السياسي؛ وكأن النتائج الإيجابية التي راكمتها الدولة التونسية منذ النموذج الإصلاحية لخير الدين التونسي قد انتهت ببدء عهد الرئيس بن علي الذي أغلق فضاء المشاركة السياسية وعزز الرقابة الصارمة وكرس الحكم الفردي وشخصنة الدولة¹⁴. واستمر الوضع بعد ذلك عن طريق إطلاق يد الأجهزة الأمنية بمواجهة القوى المعارضة واعتماد العنف كآلية لمقاربة الحركات الاحتجاجية¹⁵.

ولا تشذ الحالة الليبية عن ظاهرة الاستبداد المميزة لنظم الأقطار العربية، بل يمكن اعتبارها الحالة الأكثر سوءاً. لقد عاشت ليبيا تحت نظام استبدادي شمولي لأزيد من 42 سنة تميز بابتكار أسلوب خاص من الحكم (اللجان الشعبية) ارتحن بمزاجية الحاكم المستأثر بكل السلط¹⁶. إن استجلاء دوافع ومنطلقات الحراك المجتمعي في شوارع عدد من الأقطار العربية يظهر تماثلاً يصل إلى حدود التطابق رغم بعض الخصوصيات التي تميز البعض منها عن البعض الآخر، وتمثل الجوانب المتماثلة في ما يلي:

- واقع اقتصادي ينخره الفساد أفقياً وعمودياً ورجحان كفته لصالح الطبقات الغنية بشكل واضح.
- احتكار السلطة والنزوع نحو التوريث بين أبناء العائلة الواحدة أو أبناء الحزب الحاكم أو الطبقة المستغلة...
- استخدام مختلف الأنظمة ووسائل القمع والترهيب والتضييق على الحريات السياسية الديمقراطية.

ب- وحدة الأهداف: كان أمل الشباب هو أن تستجيب هذه النخب والأحزاب والجيش لمطالب الثورة في تحقيق ثلاثة مطالب على الأقل: بناء نظام سياسي يغير نخط ممارسة السلطة، ويُمكن الشباب الطبقات المحرومة سياسياً من المشاركة في ممارسة السلطة بآليات

¹² وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية. احمد المالكي وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط 1 ص: 89.

¹³ بجلي الدين حسن، مشكلة حقوق الإنسان في مصر.. إرادة سياسية أم الإسلام، القاهرة، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، سلسلة "رواق عربي" كتاب غير دوري، عدد 56-57، 2010، ص: 53.

¹⁴ لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني-يناير. احمد المالكي وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط 1، ص: 38.

¹⁵ المرجع أعلاه، ص: 39.

¹⁶ أحمد إبراهيم الفقيه، مجموعة مؤلفين: إلى أين يذهب العرب؟ بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2012، ص: 211.

ومؤسسات فعالة، والقصاص ومحكمة قتلة الثوار. الذين ذهب صحتهم آنذاك قرابة ألف شهيد وشهيدة، العدالة الاجتماعية والشروع في تنفيذ برنامج حقيقي لتخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية عن الغالبية العظمى من المصريين.

التغيير السياسي: إن الأشكال السياسية السائدة التي سادت في البلدان العربية قبل حدوث الحراك واستمرار النخب الحاكمة في الحكم، جعل من مطلب التغيير والتداول على السلطة إحدى أهم الأهداف التي تغيتها هاته الثورات. فكان أمل الشباب بناء نظام سياسي يغير نمط ممارسة السلطة. نظام يمنح الفرصة لكل الأطياف المجتمعية والطبقات المحرومة سياسيا من المشاركة في ممارسة السلطة عبر آليات ومؤسسات فعالة.

النموذج المصري كانت الحاجة ماسة إلى التغيير والديمقراطية والحريات ففضلت الحركات الاحتجاجية التوجه إلى الشارع و الميادين مباشرة، من خلال تنظيم المظاهرات والوقفات والاعتصامات التي تطالب بتغيير النظم ورفض التوريث والقيام بإصلاح سياسي شامل. لقد حددت الحركات هدفها منذ البداية بتغيير الوضع القائم برؤيته لا بإصلاحه..

نفس الهدف حرك الشباب التونسي حيث النظام السياسي أقام هناك دولة شبه بوليسية عملت على إقصاء المعارضات الحقيقية بحيث لم يتسامح النظام إلا مع أحزاب قليلة لم تتجاوز أصواتها الانتخابية 3% من الأصوات الكلية. وزاد من حدة الوضع تضيق النظام التونسي الخناق على الفئات الوسيطة بين الدولة والشعب ناهيك عن كونه اعتبر لمدة ليست باليسيرة نظاماً بلا قضية وغير مبال بالقضايا العربية ونسج علاقات ديبلوماسية مع الكيان الصهيوني منذ أوسلو، وجعل قبلته الشمال بشكل سافر وعلني. فكانت الثورة إيذانا بتدمير الشعب من سطوة هذا النظام وبطلان شرعيته¹⁷.

أما ليبيا فقد تميزت في عهد القذافي عن سائر المنظومة العربية بعدم استيفائها التعريف الإجرائي للدولة المتمثل في العقد السياسي (الدستور) والأشكال المؤسساتية الحديثة (البرلمان..). وغياب شبه كلي للبنات السياسية والاجتماعية الأخرى (الأحزاب والنقابات وغيرها من المؤسسات).

العدالة الاجتماعية: كانت العدالة الاجتماعية مطلباً ملحاً في ثورات الربيع العربي، وتصدرت مختلف مطالب الشعوب العربية في شعاراتها الملايين من جماهير المصريين والتونسين والليبيين واليمنيين إلى ميادين الحرية بشعار "عيش، حرية، عدالة اجتماعية". وكانت العدالة الاجتماعية هدفا تسعى إلى تحقيقه تلك الجماهير ومجتمعاتها لما تحمله من معاني حق الإنسان بالمساواة والحرية والعيش الكريم والتقسيم العادل للثروات. ولقد سيطرت عناوين متشابهة في شعارات المحتجين في مختلف البلدان المعنية، عناوين تركز على الحق في المشاركة وعلى الكرامة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص¹⁸.

المحور الثاني: المواقف الإقليمية

تتابعت ثورات الحراك العربي في موجات واحدة تلو الأخرى. توافق بعضها مع البعض في الكثير من الاحداث وتشابهت أحيانا واختلفت في مجرياتها أحيانا أخرى ويبدو أنه كان يجمعها إلى حد كبير دافع رئيسي، وهو الرغبة في التغيير والتحول إلى نظم حكم جديدة تحقق الديمقراطية والحرية والعدالة والحياة الكريمة، والخروج من إفسار نظم غلب عليها طابع القمع والاستئثار بمقاليده الحكم والسلطة، والاتجاه نحو

¹⁷ عزمي بشارة، "بصد ثورة تونس الشعبية المجددة"، مقال على الموقع الجزيرة بتاريخ 17-1-2011. <http://www.aljazeera.net>

¹⁸ حسن خضر، "تأملات في ربيع الشعوب العربية"، الكرمل الجديد، صيف 2011. أنظر: <http://www.alkarmel.org>

التوريث، وهو ما كان يعني استمرارية لنفس نمط أنظمة الحكم حتى وإن ارتدت ثياباً عصرية على أيدي أجيال جديدة اسماً لكنها تحمل نفس النهج والأفكار القديمة.

وإن النظرة العامة للمواقف الإقليمية من الحراك العربي في تونس ومصر و ليبيا واليمن وسوريا، تجعل لكل حالة خصوصيتها وتفردا بما يميزها عن غيرها. ذلك ما سوف نتناوله من خلال التطرق إلى موقف كل من تركيا و إيران تجاه الحراك و كيف تعاملت معه.

1- الموقف التركي: شكل الحراك الذي عرفه الوطن العربي وما تلاه من تطورات لاحقة، امتحانا صعبا لتركيا حيث برز أمامها تحديان رئيسيان: الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالح تركيا الاقتصادية الضخمة وعلاقتها السياسية الجيدة مع الأنظمة في المنطقة وبين دواعي دعم الحراك العربي خصوصا وأن تركيا تسوق نفسها كإحدى الديمقراطيات الرائدة وكنموذج إسلامي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية، أما التحدي الثاني فيتعلق بمسألة موازين القوى التي قد يشوبها تغيير محتمل من جراء هذا الحراك القادر على إفراز قوى إقليمية جديدة منافسة لها كمصر التي لها من المقومات ما يخولها ذلك. أمام كل هذه التحديات والإمكانات التي رافقت الحراك العربي فإن السلوك السياسي التركي بدأ تدريجيا وبشكل سريع في التحول من طبيعته التعاونية و"الحميمية"، إلى سلوك فيه الكثير من التوتر والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية¹⁹.

بشكل عام، لم تتعامل تركيا من خلال معيار ثابت مع الثورات العربية، بل اتخذت مواقف تصل أحيانا إلى التناقض، والقفز من ضفة إلى الضفة الأخرى ففي بداية الأحداث في تونس اتخذت تركيا موقفاً حذراً، ثم تطور نسبياً مع انتقال شرارة الثورة الى مصر، حيث انضمت أنقرة إلى المطالبات الدولية في دعوة النظام القائم إلى مباشرة الإصلاحات اللازمة، والاستجابة لمطالب الشعب ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل بشكل صريح في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية شباط/ فبراير 2011، وهو ما يعد تحولاً نوعياً في السياسة التركية ينحو إلى التدخل المباشر في الشؤون الداخلية الدول غير مرتبطة مباشرة بالأمن الوطني لتركيا، مما شكّل سابقة في العلاقات بين القوى الرئيسة في المنطقة²⁰.

لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظاً إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، فقد عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم (الناتو). وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط. وجاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين، واكتفت بدعوة الأطراف كافة الى ضبط النفس، والدعوة للإصلاح دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، مطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الوقت ذاته، والتحذير من مخاطر الانقسام السني/الشيوعي في المنطقة. وبالمثل، تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنب التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها المبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية. وأخيراً، تبنت تركيا مديحاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سورية، يجمع في بداية الأمر بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولطالبهم من جهة أخرى، مع تنشيط دور المجتمع المدني التركي في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية؛ لكنه تطور بعد ذلك إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة. وتختلف الآراء حول أسباب التناقض في المواقف التركية والتغيرات الحدية التي شابتها في بعض الحالات، مثل الحالتين الليبية والسورية. البعض يرى أنّ سبب ذلك الطابع البراغماتي هوتغليب مصالح تركيا الاقتصادية بالأساس. وهناك من يراها مؤشراً على ارتباط السياسة الخارجية التركية نتيجة وعدم انحيازها بوضوح

¹⁹ محمد الخليلي، "تركيا والربيع العربي، التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية"، صحيفة القدس، العدد الصادر في 2013/03/12.

²⁰ محمد نور الدين، "أين أصاب أردوغان و أين أخطأ؟"، صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في 2011/02/03.

لمطالب الشعوب بالتغيير. ويراها آخرون مؤشراً على الارتباك والتخلي عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي. وثمة اتجاهات أخرى تفسر المواقف التركية بأنها تتبع إلى حد كبير مواقف العواصم الغربية²¹.

2- الموقف الإيراني: أما إيران فقد تعاملت مع الثورات العربية بما يلاءم مصالحها الوطنية، وتحالفاتها الإقليمية. حيث يولي النظام السياسي في إيران اهتماماً بالغاً بالسياسة الخارجية أساساً. إيران التي تدعم المقاومة، بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، اتبعت سياسة مذهبية في تعاطيها مع الثورات العربية؛ حيث حاولت تقديم نفسها على أنها حاملة لواء الدفاع عن الشيعة في الوطن العربي²².

لقد بدا الدور الإيراني خلال الثورة العربية في تراجع كبير، خاصة بعد الموقف العدائي من الثورة السورية و نزوح طهران إلى إنتاج تحالفات تعتمد على التقاطعات المذهبية ولاسيما في العراق حيث يركز الحكم فيه على يد سلطة مدنية ديكتاتورية تظهر نهجاً طائفياً وإقصائياً في الداخل العراقي.

تباعدت العلاقات الإيرانية التركية تبعاً للخلافات الحادة بشأن الثورة السورية، حيث بدأت الترجمة العملية لتصريح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية في 2011/07/21 "لو خیرنا بین ترکیا و سوریه، فسوف نختار سورية بلا شك"²³، وذلك من خلال ظهور التوتر الإيراني التركي إلى العلن بعد أن استدعت تركيا السفير الإيراني للاحتجاج على انتقادات إيران لها على خلفية استضافتها مؤتمر "أصدقاء سورية الثاني"²⁴، وترشيح إيران لبغداد لاستضافة محادثاتها مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي بدلاً عن أنقرة.

لقد أفرزت الثورة السورية حالة من التنافر بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبياً، لكل منهما مصالحها في الوطني العربي، ولا يمكن أن يسمى هذا التعارض في المصالح استقطاباً، ولكن الاستقطاب كان بين إيران والمملكة العربية السعودية التي اتخذت أول موقف مؤيد للثورات وخاصة الثورة السورية (بيان الملك عبد الله بشأن سورية 7 آب /أغسطس 2011. كان مدفوعاً أساساً بمنطق الصراع مع إيران ومحاوله وقف تمدد نفوذها في الخليج والدول العربية الأخرى.

وبالرجوع إلى الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي، فإن إيران لم تكن استثناء في تفاجئها عدم توقعها ما حصل في المنطقة العربية، وتحديداً الدول التي حدثت فيها الثورات. وإذا يرتبط عنصر المفاجأة بأبعاد عديدة تتعلق بحدوث الثورات ذاتها و القدرة السريعة على تغيير أنظمة سياسية حاكمة لها قدرات ذاتية وامتدادات سواء عبر أوساط أجهزتها الأمنية أو لدى بعض المستفيدين من تلك الأنظمة، فضلاً عن قدرة الثورات في الاستمرار في الدول التي حدث فيها التغيير، أو تلك التي لم تكتمل فيها بعد. اعتبرت إيران ما شكله سقوط نظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، والإطاحة بنظام الرئيس المصري محمد حسني مبارك، ومقتل الرئيس الليبي معمر القذافي ونهاية نظامه، كلها كانت مفاجأة سارة لها، وذلك لطبيعة علاقتها المعقدة والمتأزمة بشكل عام مع تلك الأنظمة، العلاقات بين تونس وإيران كانت قد مرت بمرحلة معقدة بسبب سوء علاقات النظام التونسي مع التيار الإسلامي في تونس، ولاسيما أن قادة حركة النهضة لهم علاقات متينة مع إيران، فيما كانت العلاقات الإيرانية - المصرية مليئة بالشكوك والخصومة التي منعت البلدين من إعادة مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى درجة سفير. ويعود هذا إلى التغيرات التي حدثت في المنطقة نهاية السبعينات من القرن العشرين وبالأخص معاهدة "كامب ديفيد"، التي غيّرت طبيعة التحالفات السياسية في منطقة الشرق الأوسط. كما أن الثورة الإسلامية (عام 1979) نقلت إيران من معسكر الأصدقاء والحليف إلى معسكر الدول المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل. أما ما يتعلق بالموقف الإيراني من الثورة في ليبيا، فقد

²¹ محمد الخليفي، مصدر سبق ذكره.

²² فراس أبو هلال، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011/07/20.

²³ عقيل محفوظ، "سورية وتركيا نقمة تحول أم رهان تاريخي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012/01/10، ص: 35.

²⁴ سامح راشد، "مراجعة السياسات الإقليمية في ظل مستجدات المنطقة"، مجلة شؤون عربية، العدد 152 - شتاء 2012.

شكل اختفاء الإمام موسى الصدر (عام 1978) خلال وجوده في ليبيا، أحد عوامل الأزمة بين إيران والنظام الليبي، لكن ذلك لم يمنع من إقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين²⁵.

وفيما يخص الأزمة السورية والموقف الإيراني منها فإن وسائل الإعلام الإيرانية تفادت التعليق على الأحداث المتعلقة بهذه الأزمة مع اندلاع الثورة خلال شهر آذار من عام 2011، وانحصر تركيزها على الأحداث في البحرين واليمن، وتبع ذلك تجاهل رسمي على مختلف المستويات، لكن تطور مستوى الاحتجاجات وحجمها في سوريا وانتشار رقعتها وسقوط المزيد من القتلى في صفوف المحتجين على يد النظام، اضطر إيران إلى أحد الوضع السوري على محمل الجد، فجاء أول تعليق على الأحداث في سوريا من قبل سفير إيران في دمشق، ليؤكد وجود مؤامرة يحكيها الأعداء للنظام السوري، وأن التظاهرات فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية عام 2009، وأن المتظاهرين في سوريا هم عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة²⁶.

محصلة ما سبق، أن السياسات والتحركات الإقليمية الخاصة بتركيا و إيران تعكس إدراكاً عميقاً لوجود تغيرات جذرية في المنطقة ككل وتعي إلى حد بعيد الاتجاهات الأساسية التي تسير إليها تلك التغيرات، وذلك بانتهاء مرحلة سياسات النظم الحاكمة وتصاعد الدور الشعبي في وضع السياسات وتنفيذها أيضاً، لكن في المقابل فإن تحركات وسياسات هذه الدول تعاني من حالة حراك لا تزال مستمرة في دول المنطقة ما يجعل تخطيط سياسات نهائية وثابتة أمراً مستبعداً وعصباً على المال في المرحلة الحالية. وهو ما ينعكس في تردد وحذر يميز بشكل عام تحركات تلك الدول ومواقفها تجاه التطورات الداخلية في الدول العربية، وكذلك في بعض المواقف والمستجدات الإقليمية.

خلاصة: رغم التباين والاختلاف في التفسيرات النظرية بشأن الحركية الثورية المتعاقبة التي شهدتها مختلف ربوع الوطن العربي منذ نهاية سنة 2010، فإن ذلك لم ينف وجود ترابط، ظهر بادياً للعيان، بين هذه الثورات العربية. وهو ما سمح بإدراجه تحت مسمى وحدة الحراك العربي، وحدة يمكن تبيانها على مستوى المنطلقات والأهداف وكذلك من خلال رصد للمواقف الإقليمية للقيادات والشعوب:

فمن حيث المنطلقات والدوافع يظهر جلياً مدى استفحال معضلة الفساد في الأنظمة الاستبدادية المعنية بالحراك، فساد تعبر عنه المراتب التي تحتلها هذه الدول (مصر، تونس، ليبيا...) في المؤشرات الخاصة بهذا الشأن. ورافق عملية الفساد هاته استبداد تظهر في مناح عدة من خلال الإجهاز على مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام. وترتب عن ذلك احتكار للسلطة ونزوع نحو تأصيل لتوجهات توريث الحكم (مصر مبارك-ليبيا القذافي...) وهي توجهات لم تأل جهداً في استخدام مختلف وسائل القمع والترهيب على كل الأصوات المعارضة.

أما فيما يخص الأهداف التي تطلعت إليها شعوب المنطقة وكانت من وراء هذا الحراك فيمكن إجمالها في التغيير السياسي والعدالة الاجتماعية. تغيير سياسي يقضي مع السابق ويؤسس لنمط جديد من السلطة قادر على منح كل الأطياف المجتمعية وكافة الطبقات المحرومة سياسياً الحق في ممارسة السلطة عبر آليات ومؤسسات فعالة تمثلهم وتُعبر عنهم. أما العدالة الاجتماعية فكان هدفاً منشوداً كذلك لما يحمله من معان كثيرة تشمل المساواة والعيش الكريم والتقسيم العادل للثروات وتحقيق الكرامة الإنسانية لكل أبناء الوطن العربي.

ومع اندلاع أحداث الحراك العربي وجدت العديد من الدول الإقليمية الكبرى نفسها أمام تغيرات متلاحقة مست رؤوس بعض الأنظمة في المنطقة العربية، فكانت المواقف التي أبانت عنها هذه الأحداث تعبير مباشر عن استشعار لدى هاته الدول الإقليمية للتأثيرات المحتملة لهذا الحراك على أوضاعها الداخلية والخارجية.

²⁵ الزويري محجوب، "إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2012، ص: 2.

²⁶ باكير علي حسن، "استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية، عمان"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 6، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص: 97.

لائحة المراجع

كتب:

1. محمد المالكي وآخرون: ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ط1.
2. جون آر برادلي، في قلب مصر، كلمات عربية للنشر والترجمة، ط1، 2011.
3. الزويري محبوب، "إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، 2012.
4. عقيل محفوظ، "سورية وتركيا نقمة تحول أم رهان تاريخي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012/01/10.
5. فراس أبو هلال، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2011/07/20.
6. مجموعة مؤلفين، إلى أين يذهب العرب؟، مؤسسة الفكر العربي، ط 2، 2012.

ح- صحف ومجلات:

1. محمد نور الدين، أين أصاب أردوغان وأين أخطأ؟ صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في 2011/02/03.
2. محمد الخليلي، تركيا والربيع العربي، التحولات الدراماتيكية في السياسة الخارجية، صحيفة القدس، العدد الصادر في 2013/03/12.
3. سامح راشد، مراجعة السياسات الإقليمية في ظل مستجدات المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد 152، شتاء 2012.
4. باكير علي حسن، استراتيجيات التعامل مع الثورات العربية دراسة حالة تركيا، إيران، السعودية، عمان، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 6، مركز دراسات الشرق الأوسط.
5. وفاء لطفي، الثورات العربية: رؤية نظرية معاصرة، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، 2012/05/22.

صحف ومجلات إلكترونية:

1. حسن خضر، تأملات في ربيع الشعوب العربية، مقالة في فصلية الكرمل الجديد، صيف:

<http://www.alkarmelj.org/userfiles/pdfs/10.pdf>.2011

deblij.net/documents/opinion_July2011.pdf (Harm de blij :changing geographies :the domino theory and arab spring.)